فقد شارك كثير من أبناء الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحلاف والمشاريع الاستعمارية الغربية الهادفة الى استمرار الهيمنة على المنطقة ووضعها ضمن دائرة المصالح الغربية والاميركية (حلف بغداد، ثمّ مشروع ايزنهاور)، وكذلك في أعمال التظاهر والصدامات الدامية في الاردن ضد زيارة رئيس أركان الجيش البريطاني، الجنرال تمبلر، في أواخر العام ١٩٥٥، وقبل ذلك ضد زيارة الرئيس التركي، جلال بايار؛ وكلاهما جاءا للاعداد لانضمام الاردن الى حلف بغداد. وتجلّت نتائج ذلك في اسقاط حكومة الحلف، بقيادة هزّاع المجالي، وتمكّنت من فرض تعريب الجيش، وطرد الجنرال غلوب والضباط البريطانيين من البلاد، هذا فضلاً عن مشاركة جماهير الشعبين، الفلسطيني والاردني، في تفجير انتفاضة وطنية عارمة، استطاعت الضغط من اجل اجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلاد وتشكيل حكومة سليمان النابلسي الوطنية، في أواخر العام ١٩٥٦[١١].

وجاءت احداث عربية كبرى دعمت من الانخراط الفلسطيني في العمل القومي العربي العام ومن تعزيز الايمان بأن الوحدة هي طريق التحرير. ومن ذلك كسر الاحتكار الغربي للسلاح، وصفقة الاسلحة التشيكية، وتأميم قناة السويس، ومساندة ثورة يوليو الواسعة للثورة الجزائرية، وتصعيد العمليات الفدائية انطلاقاً من قطاع غزة، بقيادة الضابط المصري مصطفى حافظ، وخاصة عقب الغارة الاسرائيلية على غزة، في ١٨/٢/١٩٥٥، ومقاومة العدوان الثلاثي على مصر، وازدياد حدة الثورة الجزائرية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، وكذلك الوحدة المصرية ـ السورية. فقد اعتبر الفلسطينيون تلك الاحداث القومية الكبرى نقلة نوعية هامة في تكريس الحل العربي لقضية فلسطين[١٢]، في حين أدّى الانفصال، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، الى انتكاسة مفهوم «الوحدة طريق التحرير» لصالح شعار هدف آخر هو «التحرير طريق الوحدة». وعلى الرغم من ان «فتح» كانت أول من أطلق هذا الشعار ـ الهدف منذ منتصف الستينات، الاّ انه لقي تجاوباً وصدى داخل الحركات القومية العربية ذاتها، وفي صفوف الشعب الفلسطيني. فقد أبرز الانفصال، والمعارك السياسية، والحملات الاعلامية، الشديدة بين القاهرة، من جانب، وبغداد ودمشق، من جانب آخر، وبين القاهرة، من جهة، والرياض وعمّان، من جهة أخرى، اهمية اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم.

ومن هنا، أخذت الدعوة الى ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية تتضح منذ أواخر الخمسينات. بيد ان هذه الدعوة لم تكن تمثّل حالة تناقض مع المدّ القومي العام، وانما جاءت، بصفة أساسية، تجسيداً لتعاظم النشاط السياسي والكفاح المسلّح، أو العمل الفدائي، وعبّرت عن ضرورة قيام الشعب الفلسطيني بواجبه الوطني، في اطار المعركة القومية الشاملة. وكان من بين العوامل الهامة وراء تنامي هذا التوجه، ان القضية الفلسطينية تمّ تجاهلها في أروقة الأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية، وتحوّلت الى مجرّد قضية لاجئين ووكالة دولية لاغاثتهم. ومن هنا، أصبح من الضروري ان يرتقي الاهتمام العالمي بالقضية الى المستوى الذي حقّقه النهوض الوطني الفلسطيني آنذاك.

واللافت، هنا، ان هذا النهوض الذي تحقق كان لا بدّ ان يرتفع الاهتمام به الى مستوى الاهتمام القومي ذاته بقضية فلسطين، وخاصة بالنسبة الى مصر، التي تقدّمت بأول مبادرة في هذا الصدد، في آذار (مارس) ١٩٥٩، على هيئة توصية الى مجلس الجامعة العربية تنصّ على:

«١ ـ ان يعقد اجتماع على مستوى عال لرسم سياسة عربية موحّدة تلتزم بتنفيذها جميع الدول العربية، وتتناول وضع الحلول العملية لاسترجاع فلسطين.